المحاضرة2: سوق العمل عند الكلاسيكيين

تتكون سوق العمل كبقية الأسواق من جانب العرض وجانب الطلب، اللذان يحددان حجم العمالة المستخدمة في العملية الإنتاجية، من خلال تحكمهما في مستوى الأجور السائدة في سوق العمل. ونشير إلى أنه يمكن التمييز بين نوعين من الأجور: أجور حقيقية وأخرى إسمية.

- **الأجر الإسمي:** يتمثل هذا النوع من الأجور في القيمة النقدية التي يحصل عليها العامل مقابل عمله، كقولنا العامل الفلاني يتقاضى خمسون ألف دينار جزائري (50000 دج).
- **الأجر الحقيقي:** يتمثل هذا النوع من الأجور في كمية السلع والخدمات التي يمكن للعامل اقتناؤها بواسطة أجره الإسمي، وبالرجوع إلى مثالنا السابق فإن الأجر الحقيقي يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة 50000 دينار جزائريز.

1- عرض العمل:

يتمثل عرض العمل في عدد الأشخاص الذين يضعون قوة عملهم (الجهد العضلي والفكري) تحت تصرف المؤسسات، مقابل الحصول على أقصى أجر حقيقي ممكن، أي الحصول على أجر إسمي يمكنه من تلبية أكبر قدر ممكن من الحاجات، وبالتالي كلما ارتفع الأجر الحقيقي في سوق العمل زاد عدد الأفراد العارضين لعملهم، وكلما انخفض الأجر الحقيقي في سوق العمل قابله امتناع الأفراد عن العمل، أي انخفاض عرض العمل. وعليه فإن دالة عرض العمل تكون تابعة لمستوى الأجر الحقيقي وفق علاقة طردية، وهو ما تبينه العلاقتان التاليتان:

منحنى دالة عرض العمل الكلاسيكية

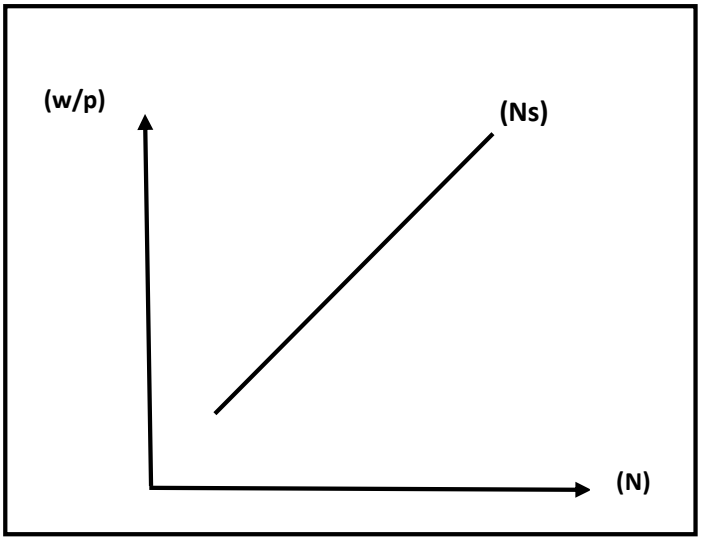

$$N_s = F_s(w/p).....(1)$$

$$F_s'(w/p)>0.....(2)$$

Ns: عرض العمل

w/p: الأجر الحقيقي

N: عدد العمال

2- الطلب على العمل:

يتمثل حجم الطلب على العمل في عدد العمال الذين ترغب المؤسسات في توظيفهم، للقيام بنشاطها الاقتصادي، مقابل حصولهم على أجور حقيقية، من هذا المنطلق فإن مسيرو المؤسسات يقارنون بين ما ستحققه المؤسسة من إنتاج جراء توظيفها لعمال جدد، وبين ما ستدفعه لهم في شكل أجور، أي أن المقارنة تكون بين التكلفة الحدية للعمل(MPC)، والإيراد الحدي للعمل(MPL) ، وبالتالي كلما كان الإيراد الحدي للعمل أكبر من تكلفته الحدية، كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة، وتتوقف المؤسسات عن التوظيف عند تساوي الإيراد الحدي للعمل مع تكلفته الحدية(MPC=MPL)، لأنه بعد هذا المستوى ستتحمل خسارة في حال توظيفها لعمال جدد. تعبر دالة الطلب هذه على العلاقة العكسية بين حجم الطلب على العمل، ومستوى الأجر الحقيقي، أي أن ميل منحنى هذه الدالة سالب، وهو ما يمكن التعبير عنه رياضيًا كما يلي:

- منحنى دالة الطلب على العمل الكلاسيكية

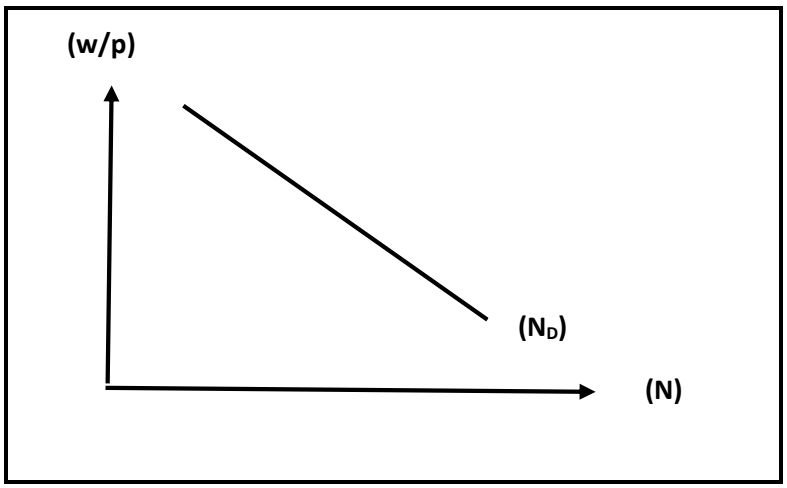

$$N_D=F_D(W/P) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$F_D'<0\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

N_D: الطلب على العمل.

(W/P): الأجر الحقيقي.

N: عدد العمال.

3- توازن سوق العمل عند الكلاسيكيين:

يتحقق توازن سوق العمل حسب النظرية الكلاسيكية بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه، أي عند تساوي عدد الأفراد الذين يعرضون قوة عملهم عل المؤسسات مع عدد المناصب الشاغرة لديها، والتي تمثل حجم

الطلب على العمل، وهذا الأمر لايتحقق إلا عند مستوى وحيد من الأجر الحقيقي، حيث يكون هذا الأخير مقبولًا من طرف الأفراد والمؤسسات في الوقت ذاته، ويكون الاقتصاد عند هذا المستوى في حالة تشغيل تام(عمالة كاملة). وبالتالي شرط توازن سوق العمل هو:($N_S=N_D$)

يمكن تمثيل وضعية التوازن بيانيًا كما يلي:

توازن سوق العمل

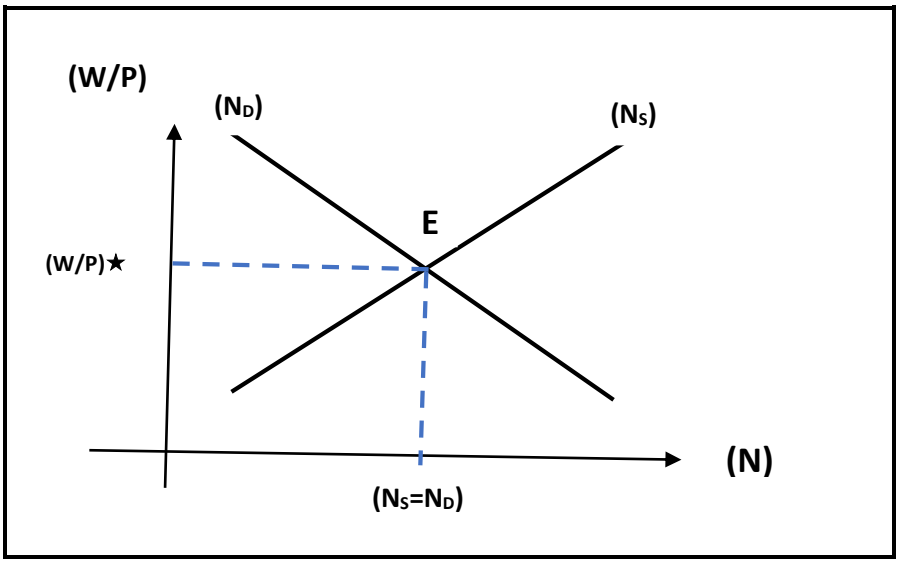

بالنظر إلى منحنى توازن سوق العمل أعلاه، يمكننا التمييز بين وضعيتين اثنتين تمثلان حالتا عدم توازن، هما وضعية أعلى من نقطة التوازن(E)، ووضعية أسفل منها، وبالتالي كلاهما تمثل حالة بطالة، ويمكن توضيح الفرق بينهما فيمايلي:

-الوضعية الأولى: ($N_S>N_D$)

تكون هذه الوضعية على نقطة التوازن، حيث يكون مستوى الأجر الحقيقي أكبر من مستوى الأجر الحقيقي التوازني، مما يشجع العمال على العمل، فيرتفع عرضه مقارنة بوضعية التوازن. في الجهة المقابلة يؤدي ارتفاع الأجور الحقيقية إلى زيادة التكلفة الحدية للعمل، ونظرًا لثبات الإنتاجية الحدية للعمل عند مستوى التشغيل التام، فإن القيام بتوظيف عمال سيحمل المؤسسات خسارة، لكون التكلفة الحدية للعمل أكبر من إيراده الحدي(MPC>MPL)، فتضطر المؤسسات إلى تخفيض طلبها على اليد العاملة، فيجد عدد من العمال أنفسهم في حالة **بطالة إجبارية**، لأن العمال مجبرون على البقاء من دون عمل، لعدم توفر مناصب الشغل بالمؤسسات.

-**الوضعية الثانية: (NS<ND)**

على عكس الوضعية السابقة تكون هذه الوضعية أسفل نقطة التوازن، حيث يكون مستوى الأجر الحقيقي أقل من مستوى الأجر الحقيقي التوازني، وعليه بالنسبة للمرسسات فإن تخفيض الأجر الحقيقي يعني تخفيض التكلفة الحدية للعمل، الأمر الذي يشجعها على زيادة الطلب على اليد العاملة. في حين يرى العمال أن هذا المستوى المنخفض من الأجر الحقيقي لايعوضهم عن الجهد العضلي والفكري الذي سيبذلونه في العمل، كما لا يعوضهم عن التضحية بوقت الفراغ والراحة(تكلفة الفرصة البديلة)، لذلك يقررون تخفيض عرضهم للعمل، أي يفضلون البقاء من دون عمل على العمل بأجور منخفضة، فتسود حالة **بطالة إختيارية**، لأنها بمحض إرادة العمال، فرغم وجود مناصب عمل إلا أن جزء من العمال لايعملون.

-**ملاحظة:** حجم البطالة في الحالتين يمثل الفرق بين عرض العمل والطلب عليه.

4- تحديد حجم الإنتاج الكلي عند التشغيل التام:

يتحقق التشغيل التام حسب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية عند توازن سوق العمل، حيث يمكن تحديد قيمة الأجر الحقيقي التوازني، من خلال المساواة بين دالة عرض العمل ودالة الطلب عليه، وبمعرفة قيمة الاجر الحقيقي التوازني يمكننا تحديد عدد العمال المستخدمين في العملية الإنتاجية عند التوازن، أي في حالة التشغيل التام، وبالتعويض عن هذا العدد في دالة الإنتاج نستطيع معرفة حجم هذا الأخير، والذي يمثل النهاية الحدية العظمى لدالة الإنتاج الكلاسيكية. ويمكن التعبير عن هذه الخطوات بيانيًا كما يلي:

تحديد مستوى التشغيل التام بيانيًا